مجلة البحوث المالية والتجارية
المجلد (25)–العدد الرابع–أكتوبر2024

طبيعة السياسات الدولية في الكويت ومدى تاثيرها على النفقات اللوجستية

The nature of international policies in Kuwait and their impact on logistical expenditures

بحث مقدم من

الباحث/ عبد العزيز بدر ندا المطيري

كلية التجارة– جامعة بورسعيد قسم علوم سياسية

إشـــــراف

الأستاذ الدكتور	الأستاذ الدكتور
عبدالله سيد هدية	جمال على زهران
أستاذ العلوم السياسية المتفرغ	أستاذ العلوم السياسية المتفرغ
بكلية التجارة– جامعة بورسعيد	بكلية التجارة– جامعة بورسعيد

	تاريخ الإرسال	2023-11-12
	تاريخ القبول	2024-05-9
	رابط المجلة: https://jsst.journals.ekb.eg/	

ملخص البحث:

وتعتبر الأنشطة اللوجستية أحد الموضوعات الحيوية منذ ثمانينيات القرن العشرين، وأصبحت الهياكل التنظيمية لكبرى المنظمات تتضمن إدارة اللوجستيك ، وهذا يعد تحولاً نوعيًا في المنظمات من مرحلة عدم الاعتراف وضعف الاهتمام بالإدارة اللوجستية إلى مرحلة الاعتراف بأهمية هذه الإدارة ، بل وأصبحت أحد نماذج الإدارة المتكاملة لأداء مزيد من الأعمال والأنشطة الأساسية مما ساهم مساهمة فعالة في تحقيق مستوى عالمي نسبيًا في ارضاء الزبائن ودعم المركز التنافسي والربحي لهذه المنظمات.

وقد قدمت النظريات السياسية والاقتصادية ، تفسيرًا لنمط واتجاه السياسة الخارجية معتمدة على عدد من الافتراضات الأساسية ، من بينها عدم وجود نفقات للنقل وقيود تعريفية وغير تعريفية كمكونات للنفقات اللوجستية ، وتظهر أهمية النفقات اللوجستية من خلال ما أشارت إليه منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD ، حيث أوضحت OECD أيضًا الدور المحوري للتكامل الإقليمي للنفقات اللوجستية التي لا تؤثر على التجارب البيئية فحسب ، بل تؤدي إلى الحد من الصراعات بين الدول من خلال الحد من الإنفاق العسكري، ومن ثم زيادة مستوى رفاهية العالم

كما أن العديد من الاقتصاديين وواضعي السياسات الاقتصادية هاجموا شعار النمو الاقتصادي كهدف نهائي للتنمية ، وكمعيار لقياس درجة نجاحها. وأعيد تعريف للتنمية الاقتصادية في منتصف السبعينات لتصحيح (عملية خفض أو القضاء على الفقر وسوء توزيع الدخل والبطالة) ، وذلك من خلال الرفع المستمر لمعدلات النمو الاقتصادي.

وباختصار أصبحت التنمية تمثل عدالة توزيع من خلال النمو الاقتصادي ومن ثم فالتنمية هي تلك العملية المتعددة الأبعاد ، والتي تتضمن إجراء تغييرات جذرية في الهياكل الاجتماعية والسلوكية والثقافية والنظم السياسية والإدارية جنبًا إلى جنب ، مع زيادة معدلات النمو الاقتصادي وتحقيق العدالة في توزيع الدخل الكلي واستئصال جذور الفقر المطلق في مجتمع ما.

Abstract

Logistics activities are considered one of the vital topics since the eighties of the twentieth century, and the organizational structures of major organizations include the logistics department. This is a qualitative shift in the organizations from the stage of lack of recognition and lack of interest in logistical management to the stage of recognition of the importance of this management, and even became one of the models of integrated management to perform more business and basic activities, which effectively contributed to achieving a relatively global level in customer satisfaction and supporting the competitive and profitable position of these organizations.

Political and economic theories have provided an explanation for the pattern and direction of foreign policy based on a number of basic assumptions, including the absence of transportation expenditures and tariff and non-tariff restrictions as components of logistical expenditures. The importance of logistical expenditures is shown by what was referred to by the Organization for Economic Cooperation and Development (OECD), where the OECD also clarified the pivotal role of regional integration of logistical expenditures that not only affect environmental experiences, but lead to reducing conflicts between countries by reducing military spending, and then Increasing the level of world well-being

Also, many economists and economic policy makers have attacked the slogan of economic growth as the ultimate goal of development, and as a criterion for measuring the degree of its success. And redefined economic development in the mid-seventies to correct (the process of reducing or eliminating poverty, poor income distribution and unemployment), through the continuous increase in economic growth rates.

In short, development has become a fair distribution through economic growth, and then development is that multidimensional process, which includes making radical changes in social, behavioral, and cultural structures, and political and administrative systems along with increasing economic growth rates, achieving justice in the distribution of total income, and eradicating the roots of absolute poverty. in a community.

مقدمة البحث :

ويختلف التمويل باختلاف أغراضه ، فهناك تمويل البنية الأساسية التي تحقق مزايا اقتصادية عالية دون أن توفر بالضرورة عائداً ماليًا مباشرًا للمشروع يغري الاستثمار الخاص للإقدام عليه، وهناك أيضًا تمويل المشروعات الإنتاجية التي تدر عوائدًا مالية ، والذي يمكن للمشروعات الخاصة القيام به، كما أن هناك تمويلاً بهدف ترشيد وتحسين السياسات الاقتصادية والإصلاحات الهيكلية من أجل حمل السلطات على القيام بهذه الإصلاحات وتعويض الآثار السلبية التي يمكن أن تنجم عنها.

وفي ذات السياق،نجد ان دولة الكويت قامت على دفع عملية التنمية الاقتصادية في الدول الأفريقية تحقيقًا للتكامل الاقتصادي ، ومد مشروعاتها بالأموال اللازمة للقيام بها ، وامتد نشاط تلك المؤسسات المالية إلى الدول النامية الأخرى خارج الوطن العربي، للمساهمة في تحديث بيئتها الأساسية ، ومشروعاتها الاقتصادية المختلفة.

ومما سبق ، يتوصل الباحث إلى طبيعة السياسات الدولية في الكويت ومدى تاثيرها على النفقات اللوجستية .

مشكلة البحث:

تزايد الاهتمام في الآونة الأخيرة بالإدارة الفعالة للوجستيات ودورها المحوري في زيادة وتحسين التنمية والأداء التنافسي للدول باعتبارها أداة من أدوات السياسة الخارجية للدول ، ففي أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات من القرن الماضي، بدأ النظر للخدمات اللوجستية كنقطة البداية والأساس والمرحلة الأساسية والمركزية والتي تدور وتبدأ وتنتهي عندها كل العمليات والأنشطة داخل المنظمات ، ولعل هذا الاهتمام يرجع في المقام الأول لعدد من العوامل أهمها اتساع الأسواق ، وتبني العديد من المؤسسات العامة لمفهوم العولمة والتي

تستهدف من ورائها اعتبار أسواق العالم سوقًا واحدة دون حواجز أو فواصل تعوق حرية حركة المنتجات والخدمات.

وقد ساهمت زيادة حدة المنافسة إلى محاولة المؤسسات العالمية تبني أساليب ومداخل إدارية مبتكرة بشكل يتيح لها بتحقيق ميزات تنافسية، وربما يحقق أهداف الدول الممولة لها ، ولم تعد المنظمات فقط هي التي تسعى لتطوير أنظمتها الإدارية والإنتاجية والتسويقية لكي تستطيع المنافسة، بل دخلت الدول والحكومات والهيئات التي لا تهدف للربح في مجال التطوير والتحسين والتغيير بهدف تقديم أفضل الخدمات الاستثمارية.

ويأتي دور النفقات اللوجستية كمحدد للتطورات التنموية من خلال تعديل أحد افتراضات النظرية التقليدية لسياسات التنمية الدولية، حيث يتضمن النظام اللوجستي مجموعة متنوعة من المكونات مثل خدمات البنية الأساسية والنقل والإجراءات ذات الصلة بالتسهيلات الاستثمارية.

ومن خلال ما سبق سوف يركز الباحث في تحديد طبيعة السياسات الدولية في الكويت ومدى تاثيرها على النفقات اللوجستية.

أهمية الدراسة:

تبرز أهمية البحث في كونه يتطرق إلى موضوع جديد على الساحة السياسية والاقتصادية العالمية، التي لايزال يثير الكثير من الجدل بين مختلف المفكرين والباحثين السياسيين والاقتصاديين حول هذه الأنظمة الحديثة .

ويمكن تحديد أهمية البحث في عدة نقاط هي:

١- إلقاء الضوء على تأثير النفقات اللوجستية على طبيعة السياسات الكويتية .

٢- الربط بين آلية النفقات اللوجستية، وبين السياسة الخارجية لدولة الكويت.

أهداف الدراسة:

تتمثل أهداف الدراسة فيما يلي:

١- تحليل السياسة الخارجية الكويتية من منظور النمط السائد لهذه السياسة القائمة على التعاون والتشارك مع الآخرين في دول العالم الثالث .

٢- تحليل الأداة الجديدة المتمثلة في "النفقات اللوجستية"، التي تتبناها دولة الكويت، من حيث المفهوم، ومجالاتها، وتأثيرها، وتوظيفها في خدمة السياسة الخارجية وأهداف دولة الكويت في النطاق الخارجي.

فروض البحث :

تتحدد فروض البحث في الاتي :

أ- أدوات السياسة الخارجية للدولة .

ب- مفهوم "النفقات اللوجستية" .

ج- حدود أداة "النفقات اللوجستية"، في خدمة السياسة الخارجية لدولة الكويت وتحقيق أمنها وأهدافها ومصالحها الحيوية.

خطة البحث :

في ضوء مشكلة البحث وفروض البحث تم تقسيم البحث إلى :-

المبحث الأول:مفهوم النفقات اللوجستية وأشكالها.

المبحث الثاني:السياسات الخارجية لدولة الكويت .

المبحث الثالث: أنماط السياسة الخارجية للنفقات اللوجستية الكويتية .

المبحث الأول

مفهوم النفقات اللوجستية وأشكالها

مقدمة:

هناك اتجاه لتفسير النفقات اللوجستية علي انها النفقات الاجمالية للتجارة الدولية وفي هذا الشأن ، يمكن تعريف النفقات اللوجستية علي انها كافة النفقات المرتبطة بتقديم السلعة للمستخدم النهائي بخلاف النفقات الانتاجية والتي تتضمن كل نفقات النقل (معبرا عنها بنفقة الشحن والوقت) ، الي جانب قيود السياسة التجارية (معبرا عنها بالقيود التعريفية وغير التعريفية) ، وكذلك كل من نفقة المعلومات ، ونفقة ابرام العقود التجارية ، ونفقة تغير معدلات الصرف بين العملات المختلفة ، والنفقات التنظيمية ونفقات التوزيع وبالتالي يمكن اعتبار النفقات اللوجستية علي انها ضريبة قيمية بنسبة ١٧٠% في المتوسط من نفقة الانتاج .

قد تطور مصطلح اللوجستيك حيث كان في الأول يقصد به نقل الجنود والعتاد العسكري إلى ميادين القتال، واستخدم بعد ذلك في مجالات عديدة نظرا لأهميته البالغة خاصة مع تزايد تركز الشركات في مناطق صناعية معينة بعيدة عن العملاء والموردين، حيث يساعد الإمداد في مواجهة الأعمال، و يهدف إلى توفير الأشياء المناسبة بالكميات بمختلف التحديات.

أولاً: تعريف اللوجستيك:

يعود مفهوم اللوجستيك إلى العصر اليوناني حيث اخذ هذا المصطلح من الكلمة اليونانيةlogos ويعني النقل ، واستعمل هذا المصطلح في مفردات القوات المسلحة لتزويد القوات والتنظيم ولإدارة الجبهات العسكرية في الجيش، ولمرافق التخزين للمواد الغذائية والتخطيط لخرائط الطرق.

وتعرف بأنها ادارة جميع الأنشطة التي تسهل حركة المنتجات وتنسيق العرض والطلب في خلق المنفعة المكانية والزمانية وذلك بتوفير المواد في المكان والوقت المحددين .

ثانياً: الأنشطة والمجالات اللوجستية :

اللوجستيات الداخلية هي إحدى العمليات الأساسية للوجستيات التي تركز على شراء وترتيب الحركة الواردة من المواد أو الأجزاء أو المخزون غير المكتمل من الموردين إلى مصانع

التصنيع أوالتجميع أو المستودعات أو متاجر البيع بالتجزئة، و اللوجستيات الصادرة هي العملية المتعلقة بتخزين وحركة المنتج النهائي وتدفق المعلومات ذات الصلة من نهاية خط الإنتاج إلى المستخدم النهائي.

ويرى الباحث ان :

- **تتكون لوجستيات المشتريات من أنشطة مثل أبحاث السوق ، وتخطيط المتطلبات، وقرارات الشراء أو الشراء ، وإدارة الموردين ، والطلبات ، والتحكم في الأمر.**
- **تتكون الأهداف في لوجستيات المشتريات في : تعظيم الكفاءة من خلال التركيز على الكفاءات الأساسية ، أو الاستعانة بمصادر خارجية مع الحفاظ على استقلالية الشركة ، أو تقليل تكاليف الشراء مع زيادة الأمن إلى أقصى حد في عملية التوريد.**
- **تتكون الخدمات اللوجستية المتقدمة من الأنشطة المطلوبة لإعداد أو وضع خطة للأنشطة اللوجستية التي تحدث.**
- **تعد اللوجستيات من الناحية الفنية عملية إدارة "تدفق" البضائع من خلال ما يسمى بسلسلة التوريد ، من مكان إنتاجها إلى أجزاء أخرى من العالم ، غالبًا ما يتطلب ذلك نظام نقل متعدد الوسائط ، والنقل عبر المحيط والجو والسكك الحديدية والشاحنات ، يتم قياس فعالية الخدمات اللوجستية العالمية في مؤشر الأداء اللوجستي.**
- **لوجستيات التوزيع ، كمهام رئيسية ، تسليم المنتجات النهائية إلى العميل ، وهو يتألف من معالجة الطلبات والتخزين والنقل ، تعد لوجستيات التوزيع ضرورية لأن الوقت والمكان وكمية الإنتاج تختلف باختلاف الوقت والمكان وكمية الاستهلاك.**

ثالثاً: النفقات اللوجستية:

تعد النفقات اللوجستية ، وهي جزء مهم من التكلفة الإجمالية لمشروع الأعمال ، هي إزاحة الأشياء على أساس الزمان والمكان أو احتلال الوقت الذي تستغرقه مجموعة متنوعة من عمل الناس وأشكال عملات تجسيد العمالة، في الأنشطة التجارية المحددة ، تشمل التعبئة والتغليف والمناولة والنقل والتخزين والتوزيع والمعالجة والجوانب الأخرى لإنفاق الموارد البشرية والمادية والمالية.

ويمكن تقسيم التكلفة اللوجستية إلى تكلفة لوجستية ذاتية وتكلفة لوجستية لطرف ثالث ، وفقًا للوظائف اللوجستية المختلفة ، يمكن تقسيمها إلى تكلفة النقل وتكلفة التخزين وتكلفة معالجة الدورة وتكلفة التغليف وتكلفة المناولة وتكلفة معلومات إدارة الخدمات اللوجستية.

رابعاً: أهمية اللوجستيك:

تعتبر الأنشطة اللوجستية حسب البنك الدولي حيوية ومهمة للأنشطة التجارية والاقتصادية في النظم الاقتصادية الحديثة، كما أنها تستخدم الموارد المادية والبشرية ذات الأثر الفعال في الاقتصادات الوطنية، وما يدل على ذلك أن هذه الأنشطة تمثل١٩% من الثروة القومية في الولايات المتحدة الأمريكية، وتستخدم حوالي١٣% من القوة القومية .

خامساً: النفقات اللوجستية كمحدد للصادرات :

تعتبر محددات الصادرات بمثابة السؤال الاساسي الذي يشغل اهتمام العديد من النظريات والنماذج المفسرة للتجارة الدولية فكانت البداية من خلال ما قدمته النظريات الكلاسيكية والنيووكلاسيكية في التجارة الدولية من خلال النفقة النسبية للإنتاج ومدي تأثيرها علي التفوق النسبي وهيكل الصادرات ، حيث اعتمد ذلك الامر علي مدي الوفرة او الندرة النسبية لخدمات عناصر الانتاج وقد تطور الامر من خلال اسهامات نظرية التجارة الجديدة منذ سبعينات القرن العشرين وقدرة خدمات عناصر الانتاج علي التنقل بين الدول.

ويأتي دور النفقات اللوجستية كمحدد للصادرات من خلال تعديل احد افتراضات النظرية التقليدية في التجارة الدولية ، والمتعلق بعدم وجود نفقات للنقل بين الدول محل التبادل الدولي ، وبصفة عامة يتسم مفهوم لوجستيات التجارة الدولية بالتعقيد ، حيث يتضمن النظام اللوجستي مجموعة متنوعة من المكونات مثل خدمات البنية الاساسية والنقل ، وذلك الي جانب الممارسات من جانب قطاع الاعمال ، وايضا الاجراءات ذات الصلة بقضية تسهيلات التجارة ، وكل هذه الانشطة مسئولة عن تدفق التجارة الدولية ، وقد ترتب علي ذلك عدم وجود مفهوم واضح ومحدد لمصطلح النفقات اللوجستية.

وقد يكون ذلك بسبب التباين الجوهري حول طبيعة الخدمات التي يجب ادراكها ضمن مفهوم النفقات اللوجستية ، حيث ان هناك اتجاه بتحديد مفهوم النفقات اللوجستية علي انها تمثل نفقات المعاملات التجارية فقط ، والتي تمثل خدمات النقل والشحن والمناولة والنفقات المرتبطة بإصدار التصاريح الي جانب كل الاشتراطات والمعايير والتعريفات الجمركية .

وهناك اتجاه لتفسير النفقات اللوجستية على أنها النفقات الإجمالية للتجارة الدولية ، وفي هذا الشأن يمكن تعريف النفقات اللوجستية على أنها كافة النفقات المرتبطة بتقديم السلعة للمستخدم النهائي، بخلاف النفقات الإنتاجية.

سادساً: مكونات النفقات اللوجستية:

إجمالي النفقات اللوجستية عبارة عن مجموع التكاليف اللوجستية المحددة والتكاليف اللوجستية الإضافية والتكاليف الإدارية:

• النفقات اللوجستية المحددة: هي جميع تكاليف محطة الأداء أو مركز الربح أو الشركة ، والتي تنتج عن تنفيذ المهام اللوجستية التشغيلية الحقيقية مثل النقل والمناولة والتخزين والتشغيل.

• النفقات اللوجستية الإضافية: هي ناتجة عن تنفيذ مهام تشغيلية إضافية مرتبطة مباشرة بالمهام اللوجيستي الحقيقية ، مثل التعبئة ، ووضع العلامات ، والتحميل والتفريغ ، ومراقبة الجودة ، أو التعامل مع الفراغات.

• النفقات اللوجستية الإدارية: هي تكاليف الخدمات الإدارية ذات الصلة ، مثل الجدولة وإدارة الجودة والتحكم ، والتي تتماشى مع تنفيذ الأداء اللوجستي والخدمات الإضافية

سابعاً: مستويات النفقات اللوجستية : يعتمد تقييم مكونات النفقات اللوجستية الإجمالية على مقابلات مكثفة مع الجهات الفاعلة والمشغلين الرئيسيين في كل ممر واختيار أربع دراسات حالة لكل ممر ، بناءً على أنواع المنتجات الأكثر شيوعًا والتي يتم نقلها بشكل متكرر .

المبحث الثاني

السياسة الخارجية لدولة الكويت

مقدمة:

تعتبر السياسة الخارجية بأنها مجموع من النوايا التي تدفع بالدول إلى نمط معين من السلوك واعتبارها الخطة او مجوعة الخطط المتعلقة بالسياسة الخارجية وهي الخطة التي ترسم العلاقاتالخارجية لدولة معنية مع غيرها من الدول .

وأن مفهوم السياسة الخارجية مرتبط بثلاث ابعاد اساسية هي :-

١- بيئة خارجية تتحرك فيها الوحدات السياسية.
٢- مجموعة من الالتزامات الخارجية المعبرة عن مصالح الوحدة السياسية، تتحددفي إطار الاهداف والغايات المرسومة.
٣- قدرات وامكانات الدولة من القوة اللازمة لتنفيذ الالتزامات وتحقيقالاهداف.

أولا: السياسة الخارجية والسياسة الداخلية:

يعتقد المهتمون بالسياسة الخارجية بأنّ الارتباط بين أوضاع لبيئة الداخلية لدولة، وطبيعة محتوى سلوكها هو أمر حتمي، حيث يرون أنّ السياسة الخارجية هي انعكاس مباشر للسياسة الداخلية، فالرخاء الاقتصادي قد يساهم على تجاوز النزاعات الداخلية وتبالي الاهتمام بمسائل السياسة الخارجية، في حين تؤثر الأزمات والتمزقات الاجتماعية الداخلية على السلوك الخارجي، الذي يؤدي إلى عدم استقرار السياسة الخارجية.

ويوجد في المفهوم التقليدي عناصر أو وحدات "" ذات طابع سياسي هي التي تنظم العلاقات الدولية، والواقع أنّ السياسة الخارجية تبدأ حيث تنتهي السياسة الداخلية.

وهذا النوع من التداخل والغموض المنهجي الذي يكتنف العلاقة بين السياسيين، حيثتنتهج الوحدة الدولية سياسة داخلية معيّنة، لكن في الواقعتؤدي هذه السياسة إلى تحقيق أهداف في البيئة الخارجية من جهة، ومن جهة أخرى نلاحظ أنّ بعض السياسات الخارجيةقد تهدف إلى تحقيق أهداف على المستوى الداخلي.

ثانيا: السياسة الخارجية والدبلوماسية والاستراتيجية:

١- <u>الدبلوماسية :</u>

يوجد اختلاف بين مفهومي السياسة الخارجية والدبلوماسية، بحيث تعتبر السياسة الخارجية نشاط الدولة في علاقتها مع الدول الأخرى أو المنهج الذي تسير بمقتضاه الدولة في علاقاتها في مختلف الميادين السياسية والتجارية، والاقتصادية والمالية مع الدول الأخرى، أما الدبلوماسية فهي أداة تنفيذ السياسة الخارجية، بحيث الدبلوماسي يقوم بتنفيذ الخطة التي ترسم من طرف رجال السياسة في وقت السلم.

٢ – <u>الاستراتيجية:</u>

يعرّفها الجنرال الفرنسي "أندري بوفر " أنّهافن استخدام القوة للوصول إلى أهداف السياسة مع استخدام الوسائل التي لدينا أفضل استخدام".

ثالثا: السياسة الخارجية والعلاقات الدولية:

تعرف العلاقات الدولية في إطار عام أنّها فرع من العلوم السياسة الذي يهتم بالشؤون الخارجية والعلاقات بين الدول.

وبعبارة اخرى هي : "مجموعة من الأنشطة والتفاعلات والأفعال بين مختلف دول العالم، وعبر الحدود الإقليمية ، ترتبط ارتباطًا وثيقًا بأمورالحياة الإنسانية، وتؤثر تأثيرًامباشرًا على أمن العالم واستقراره".

ويوجد تداخل بين العلاقات الدولية والسياسة الخارجية إلى حد خلط بين المفاهيم، وجعلها مرادفًا لبعضها البعض، بحيث السياسة الخارجية بطبعها الوحداني أي تدرس السلوك الخارجي لوحدة سياسة واحدة، أمّا العلاقات الدولية فتنصرف إلى مجموعة من التفاعلات بين وحدتين أو أكثر في حالة مستمرة من عملية الفعل وردود الفعل المتتابعة والمتشابكة، رغم هذا الاختلاف إلّا انّه يوجد ترابط بين المفهومين، فالعلاقات الدّولية هي محصلة مجموعة من السياسات الخارجية للدّول.

رابعاً: خصائص السياسة الخارجية:

تتميز السياسة الخارجية بخصائص يمكن حصرها في :

١ – <u>الطابع الخارجي</u>: **"بمعنى أن السياسة الخارجية موجهة للبيئة الخارجية ، فبالرغم من أن السياسة الخارجية تصنع داخل أجهزة الدولة (البيئة الداخلية) ، إلا أن تنفيذها ومسار سلوكها يكون في إطار البيئة الخارجية أي البيئة الدولية. فالبيئة الخارجية هي الإطار الذي تختبر فيه هذه السلوكيات،وهو الذي تحقق فيه الأهداف المسطرة للسياسة الخارجية.**

٢ – <u>الطابع الرسمي</u>: **والمقصود بالرسمية هو" أن السياسة الخارجية تتخذ من قبل جهة رسمية في الدولة ، أي انه لا يمكن لأي جهاز غير رسمي في الدولة أن يكون له المبحث النهائي في توجيه السياسة الخارجية" ،بالرغم من أن الأفراد**

والشخصيات والمؤسسات غير الرسمية لها تصورات وأراء حول أهداف وتفاعلات السياسة الخارجية.

٣- الطابع الاختياري: يعني أن" برامج وقرارات السياسة الخارجية مختارة من عدة بدائل مقترحة ، فأي موقف دولي لا يوجب بالضرورة رد فعل وحيد وحتمي لدى الدولة المعنية به، وأن تلك الدولة تمتلك مجموعة من الخيارات والبدائل الممكنة، فهي تختار أحدها حسب أهدافها ومصلحتها القومية"

٤- الطابع الواحدي: يعني أن "السياسة الخارجية تتمثل في تلك البرامج التي تعتمدها وحدة دولية واحدة إزاء وحدات دولية أخرى ، وهذا البعد هو ما يميز السياسة الخارجية عن العلاقات الدولية ، فالعلاقات الدولية تفترض التفاعل، أي الفعل ورد الفعل بين الوحدات الدولية،أما السياسة الخارجية فتعني تلك السياسة الموجهة من وحدة دولية واحدة تجاه وحدات دولية أخرى .

٥- الطابع الهادفي: إن أي"سياسة خارجية لابد أن تكون موجهة لتحقيق أهداف تم التخطيط لهامن قبل صانع القرار،ويتم تعبئة كل الموارد المتاحة لتحقيق تلك الأهداف".

خامساً: ادوات السياسة الخارجية:

أ- الادوات الدبلوماسية.

تتعدد الدبلوماسية من حيث الاستخدام والتطبيق من خلال التنوع الحاصل في طريقةالتعامل والتعاطي بين مختلف الوحدات الدولية، فالدبلوماسية انواع مختلفة سيما وانها تنسجم وفق معطيات المرحلة والتوجه والقضية التي تتطلب التدخل بها وهذه الانواع يجعل منها تتمتع بنوع من المرونة فهناك الدبلوماسية السرية والعلنية والجماعية والثنائية والرسمية والشعبية ودبلوماسية القمة إلى جانب وسائلها القانونية والسياسية، هذه الانواع والوسائل جعل منها اداة مهمة من ادوات السياسة الخارجية لابل تحتل اليوم المرتبة المتقدمة في تنفيذ الهدف السياسي الخارجي بعد ان كانت الوسائل العسكرية في الصدارة، وتعتبر الدبلوماسية علم وفن تنظيم وإدارة العلاقات الدولية التي يمارسها المبعوثون والممثلون الدبلوماسيون من خلال المفاوضات.

ب- الاداة الاعلامية .

يلعب الاعلام دورا فاعل في السياسة الخارجية للدول الذي يبنى وفق المعطيات الاقليمية والدولية ، ويهدف إلى التأثير في مضمون الخطاب السياسي في العلاقات بين الوحدات الدولية، فمن خلال العلم يستطيع صناع القرار من توضيح وترجمة خطواتهم في السياسة الخارجية وايصال آرائهم، إن تنفيذ السياسة الخارجية يجب أن يكون مرتبطا بأجهزة العلم فهي الى حد كبير سياسة خارجية إعلامية جماهيرية أوشعبية، وقد تم ادراجها ضمن الادوات الرمزية وتحديدا الدعائية تلك الانشطة الموجهة للتأثير في مفاهيم الافراد العاديين والنخب غير الرسمية في الدول، وايضا تأثير الانتاجات الثقافية والشعبية من خلال طرح الافكار ايديولوجيا وكذلك العروض الثقافية.

ج- الاداة العسكرية.

في السابق تعد الاداه العسكرية من الادوات المهمة في تحقيق المصلحة الوطنية للوحدة الدولية بعد أن تقتضي الحاجة إلى التدخل العسكري سواء من خلال الاحتلال أو الاشتباك بمعنى أدق ، الحرب التي تعكس استخدام القوة في تسوية النزاعات، وقد عرفت الحرب على أنها "امتداد للسياسة بوسائل مختلفة"، وتحتل المرتبة المتقدمة في بدايات نشوء الدولة وحتى قبل ذلك بكثير.

سادسا: توجهات السياسة الخارجية:

تتبع الدولة توجها معينا في سياستها الخارجية، يطبعها لمدة زمنية قد تطول أو تقصر، وذلك حسب تلاؤم مصالحها الوطنية مع ذلك التوجه وفقا للظروف الداخلية للدولة والواقع الدولي المحيط بها.كما تتنوع توجهات الدولة في سياستها الخارجية حسب موقعها الاستراتيجي ومدى أهميته بالنسبة للدول الأخرى وأهمية الدولة في حد ذاتها ومدى فعاليتها سواء على المستوى الإقليمي أو الدولي .

١- التوجه الإقليمي – العالمي :ينصرف التوجه الإقليمي إلى توجيه السياسة الخارجية للدولة وفقا لمجالها الجغرافي .

٢- توجه إقرار أو تغيير العلاقات الدولية الراهنة :يميز هذا التصنيف بين توجه سياسة خارجية يسعى لإقرار النمط الراهن للعلاقات الدولية وبين توجه سياسة خارجية يسعى إلى تغيير النمط الراهن للعلاقات الدولية إلى نمط مثالي .

٣- –التوجــه التداخليوللتداخلي : إذا كــان التوجهين السابقين صنفا وفقا لأهداف الدولـة من خـلال سياسـتها الخارجيـة ،فـان هـذا التوجـه يصـنف السياسـة الخارجية من خلال الأدوات التـي تتبعها الدولـة فـي تنفيذ سياستها.

سابعاً: محددات السياسة الخارجية :

١ – المحدّدات الداخلية:

هي المحدّدات التي تقع داخل إطار إقليم الدولة، وهي مرتبطة بالتكوين الذاتي، والبنيوي لهاوالتي من خلالها يمكن للدول أنْ ترسم وتحدّد أهداف وتوجهات سياستها الخارجية ، وتضم المحددات الداخلية كل من المحددات الجغرافية، المحددات البشرية، المحددات الشخصية، المحددات المجتمعية، المحددات السياسية، المحددات العسكري.

ب– المحددات الخارجية :

يعتبر النسق الدولي أو الإقليمي، من أهم محددات السياسة الخارجية للدول، ويسعى ذلك الى دفع واضعي السياسة في الدول الصغرى إلى الدخول في بعض التحالفات لحماية أمنهم القومي بغض النظر عن ما قد ينطوي عليه من تعارض مع توجهاتهم السياسية العامة، والخروج عن بعض، كما أنّالتكتلات تساعد الدول الكبرى المنشئة لها علىتنفيذ المبادئ العامة في السياسات التقليدية لهذه الدول، وسياستها الخارجية، وفرضها على أرض الواقع ، وإرغام الدول الأخرى على تقبلها .

ثامناً: أهداف السياسة الخارجية:

تتضمن السياسة الخارجية مجموعة من الأهداف التي تعكس القيم، والمصالح الأساسية للوحدة الدولية، يقصد بالأهداف التفصيلات المتعلقة بالأشكال المستقبلية المحتملة أي الأوضاع التي تود الوحدة الدولية تحقيقها في البيئة الخارجية، وتتمثل الاهداف في :–

أ– الأهداف المحورية :

والتي تساوي تحقيقها وحمايتها وجود الدول أو النظام ذاته بحيث قد يكون علة وجود الدولة أحيانًا كالسيادة الوطنية، وحماية الحدود والأمن القومي للدولة.

ب-الأهداف المتوسطة :

وهي التي تفرض إحداث تغيير في المحيط الخارجي للدولة، والالتزام بهذه الأهداف جدي وطبيعي من قبل الدولة، بالرغم من أنها لا توازي فئة الأهداف المحورية، ومن بينها بناء النفوذ السياسي في العلاقات الخارجية .

ج- الأهداف بعيدة المدى :

هي الأهداف التي توضع نتيجة خطط مدروسة لتحسين الأهداف الكبرى لدولة والتي تعكس تصورًا فلسفيًا أو عامًا عند دولة معينة لمحيطها.

المبحث الثالث

أنماط السياسة الخارجية للنفقات اللوجستية الكويتية

مقدمة:

إن المساعدات التي تقدمها المؤسسات التنموية في الكويت لا تقتصر على الدول النامية فقط وإنما تقوم كذلك على المساعدات للعمليات الانمائية التي تتولاها مؤسسات تنموية أخرى إقليمية ودولية، وتأخذ هذه المساعدات أما أسلوب الاشتراك مع مؤسسات تنموية أخرى في تمويل بعض المشروعات التنموية الكبرى .

أولاً: الاشتراك مع المؤسسات الانمائية في تمويل مشروعات التنمية الكبرى:

هناك مشروعات تنموية كبرى تحتاج الى رؤوس أموال كبيرة لتمويلها، ولاستتيع مؤسسة منفردة القيام بها، ولذلك اتفقت مجموعة من المؤسسات المالية وصناديق التنمية على تأسيس ما يعرف بمجموعة التنسيق، والتي تقوم بها المؤسسات التنموية بدور الامانة الفنية فيه، وتضم هذه المجموعة جميع مؤسسات التنمية العربية الوطنية والاقليمية.

وتهدف مجموعة التنسيق الى تبادل المعلومات والتنسيق والتمويل المشترك فيما بينها للمشروعات الكبيرة في الدول المستفيدة، كما يهدف التمويل الانمائي المقدم من الصناديق والمؤسسات التنموية بشكل رئيسي الى تنفيذ مشاريع إنمائية في مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية في الدول المستفيدة، إضافة الى المشاريع المشتركة باستثناء

القروض التي يقدمها صندوق النقد العربي والتي تشمل دعم العجز في موازين مدفوعات الدول العربية .

ثانياً: دعم المؤسسات الانمائية العربية والدولية:

تقوم الصناديق التنموية بمساندة العلميات الانمائية لمؤسسات تنموية اقليمية ودعم مواردها المالية، وتشمل هذه المؤسسات كل من الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي .

ثالثاً: المساهمات الانمائية للمؤسسات:

أوجدت المؤسسات التنموية أساساً جديداً للعلاقات بين الدول وهو الأساس الأخلاقي، حيث استخدمت الدول الغربية مساعداتها المالية للدول النامية لإيجاد اسواق لمنتجاتها، أو لتحافظ على مناطق نفوذها السياسي .

في حين أن الصناديق الخليجية لم تسع لتحقيق تلك الاهداف ، إذ بدأت مساعداتها للدول النامية في عام ١٩٦٢م نتيجة للشعور بالالتزام الاخلاقي تجاه الدول النامية من ناحية، وإدراكها للمتطلبات الاجتماعية للاستقرار دفعها لتقديم معوناتها .

رابعاً: المقاييس المستخدمة لأداء صناديق التنمية:

لقد تبين ان هناك ستة مقاييس وهي:

١- ما يحدد شروط الاقتراض:وفقاً لطبيعة المشروع، و متوسط دخل الفرد في الدولة ، والفائدة تحددها من ١.٥ % لغاية ٣ % .

٢- قروض الصندوق الى الدول طبقا لعدد السكان :الحالة الاولي : دول حصلت علي نسبة من القروض الاجمالية تفوق نسبة سكانها ، الحالة الثانية : دول حصلت علي نسبة من القروض الاجمالية تقل عن عدد سكانها .

٣- توزيع قروض الصندوق في الدول طبقا للمديونية الخارجية :المجموعة الاولي : دول نالت نسبة من قروض الصندوق الكلية للدول تفوق نسبة مديونيتها الي اجمالي مديونية تلك الدول، و المجموعة الثانية : دول نالت نسبة من قروض الصندوق الكلية للدول تتناسب مع نسبة مديونيتها الي اجمالي مديونية تلك الدول ، والمجموعة

الثالثة : دول نالت نسبة من قروض الصندوق الكلية للدول تقل نسبة مديونيتها الي اجمالي مديونية تلك الدول.

٤- قروض الصندوق الي الدول كنسبة من مدفوعات وارداتها :الفئة الاولي : تشمل الدول التي ساهم الصندوق في تخفيف حدة عجز موازينها التجارية مساهمة كبيرة ، و الفئة الثانية : تشمل الدول التي ساهم في تخفيف حد عجز موازينها التجارية مساهمة متوسطة الاثر ، و الفئة الثالثة : تشمل الدول التي ساهم في تخفيف حد عجز موازينها التجارية مساهمة محدودة الاثر .

٥- قروض الصندوق الي الدول طبقا لمستوي الدخل : تقسم الأمم المتحدة الدول النامية إلى شرائح ووضع معايير الاقتراض من صناديق التنمية .

٦- قروض الصندوق كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي :يمكن تبيان فعالية الصناديق عن طريق بيان نسب سحوبات الدول العربية من الصناديق خلال فترة معينة من السنوات .

نتائج البحث :

١. أن العامل الاقتصادي يلعب دوراً من اهم الدوار السياسية الخارجية للدول في العقود الخيرة، وخصوصاً في ظل تراجع اهمية العامل العسكري كأحد اهم أدوات السياسة الخارجية .

٢. ان الأداة الاقتصادية هي الأكثر فاعلية في العلاقات الدولية سواء بجانبها السلبي المتمثل في العقوبات الاقتصادية أو بجانبها الإيجابي المتمثل في المعونات أو المساعدات والحوافز الاقتصادية والمشروعات التنموية التي أتضحت أنها تحتل جانباً كبيراً من جوانب العمل الدبلوماسي والسياسة الخارجية للدول وخصوصاً الدول ذات الثقل الاقتصادي والمالي الكبير.

٣. اهتمت دولة الكويت بالجانب الاقتصادي لعلاقاتها السياسية الخارجية، حيث نجحت مؤسساتها التنموية في تنمية الدول العربية والافريقية ومساعدتها مالياً واقتصادياً.

٤. أن الظروف الاقتصادية والسياسية في الفترة الراهنة في الكويت دفعت الى التقليل من حجم المساعدات وتقديم المشروعات التنموية خصوصاً في ظل الأزمة العالمية والتغيرات الكبيرة في أسعار النفط، التي يمكن أن تؤدي إلى اتباع نوع امن للسياسة الكويتية في المساعدات الاقتصادية.

توصيات البحث :

١. **ضرورة اهتمام المؤسسات التنموية في دولة الكويت بالتنمية المستدامة للفترة الحالية .**
٢. **توفر الموارد البشرية الكافية لهذا العمل ، بالإضافة الى توفير البيانات الاحصائية لإعداد المؤشرات الدولية واستخدامها في الوقت المناسب بغية بناء وتفعيل نظام الرصد والمتابعة والتقييم.**
٣. **ضرورة قيام كافة المؤسسات التنموية بالانخراط في الاعمال التنفيذية لأجندة التنمية المستدامة واستراتيجيات التنمية الوطنية، مع توفير البيئة القانونية المساعدة.**

المراجع العربية :

ابتهال احمد،"صناديق التمويل العربية ودورها في دعم عمليات التنمية في الدول العربية"،مجلة جامعه تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، سوريا ، ٢٠١٢ .

أسامة عبد الرحمن، "دليل المنظمات الدولية"، دار الفكر العربي، القاهرة، ٢٠٠٩.

علي الدين هلال، مذكرات في التنمية السياسية، (لطلاب كلية الاقتصاد والعلوم السياسية)، القاهرة، المطبعة الحديثة، ٢٠٠٠م.

جمال علي زهران، العلاقات الدولية، والسياسة الخارجية: المبادئ والتطور، القاهرة، ٢٠١٥م،

د. جمال علي زهران ديناميكية السياسة الخارجية، القاهرة، دار المحروسة، ٢٠٠٥.

صابر عدلي شاكر،"اثر النفقات اللوجستية علي نفاذ الصادرات المصرية الي دول حوض النيل".

غانم سلطان ،"مساعدات الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية"، دراسة جغرافية، المجلة الربية للعلوم الانسانية، العدد ٦٥، س ١٧، ٢٠٠٥.

مازن اسماعيل الرمضاني، السياسة الخارجية دراسة نظرية، مطبعة دار الحكمة، بغداد، ١٩٩١ .

منى فهد سعد الحوال،"دراسة تحليلية لدور الصندوق الكويتي في التنمية العربية"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مصر ٢٠١١م.

نهال فريد مصطفى، "إدارة اللوجستيات"، الكويت، المكتب الجامعي الحديث، ٢٠٠٦م.

المراجع الاجنبية :

Bernstein, S., Lerner, J., Schoar, A., The investment strategies of sovereign wealth funds. The Journal of Economic Perspectives, 27, 2013,pp:219-238

Butt, S., Shivdasani, A., Stendevad, C., Wyman, A. , Sovereign wealth funds: A growing global force in corporate finance. Journal of Applied Corporate Finance, 20, 2008,73-83

Dobrescu, M., Pociovălişteanu,D.,On the slide of public deficiency and financial settlements. UniversitateaTibiscusTimişoara. Anale, SeriaŞtiinţe Economice,2011, 1018-1026.